

# خلاصة علم الوضع

لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشير

الشيخ

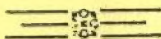
يُوسُفُ النُّجُوي

من قضاة القضاة بالهند حيدرآباد حيدرآباد

حفظه الله للإسلام والمسلمين آمين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب  
بالأزهر الشريف فوافقت عليه بحجتها المنعقدة

في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »



خلاصة علم الوضع  
لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشهير

الشيخ

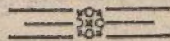
يوسف بن الجوني

من قضاة القضاة بالازهر الشريف بمكة المكرمة

حفظه الله للاسلام والمسلمين امين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب  
بالازهر الشريف فوافقت عليه بمجلسها المنعقدة

في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه . وبعد  
فهذا ملخص في علم الوضع لطلبة المعاهد الدينية عنيت فيه بكثرة  
الايضاح والتحقيق حبا في أن يعرف الطالب أسرار المسائل وروح  
القواعد فيصبح وقد عرف مبناها فلا تذهب من نفسه طول حياته  
ولم أقيده بعبارة مخصوصة تعالما له أن يستمد من المعنى المفهوم لا من  
العبارات المحفوظة مراعيًا في ذلك ما قالوه بميزان عادل مع شرح بديع  
في كثير من المواضع جعلته تبصرة للمتعلم وذكرى للمعلم ينظر فيه من  
شاء ليكون مؤلفا نافعا لجميع الطلبة على اختلاف طبقاتهم ان شاء الله  
وقد سرت فيه على منهاج الدراسة بالمعاهد الدينية والله ولي الهداية  
والتوفيق

يوسف نصر الدجوى

## مقدمة

الوضع في اللغة مصدر وضع الشيء في كذا أى جعل كذا حيزا  
له وبطلق على معاني أخرى كوضعت المرأة وضعا ووضع الدين عن غريمة  
وضعا الى غير ذلك (١) وفي الاصطلاح هو تعيين اللفظ بأزاء المعنى  
بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين . وأما علم الوضع  
فهو علم يبحث عن أحوال الالفاظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية  
الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه الى غير ذلك وفائدته هي تلك  
المعرفة (٢) وهو من العلوم العربية لأنه باسث عن أحوال الالفاظ  
العربي وكل ما هو كذلك فهو من العلوم العربية



- 
- (١) كوضع الحديث وضعا اذا اختلقه من عند نفسه  
(٢) ولا علاقة لعلم الوضع ببيان الحقائق والمجازات ولا بمعرفة  
المعاني التي وضعت لها الالفاظ فان ذلك بحث لغوى فلا ينبغي أن  
يجعل ذلك من فائدة علم الوضع خلافا لبعضهم



## اقسام الوضع

ينقسم الوضع الى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة

### التقسيم الاول

ينقسم باعتبار اللفظ الموضوع الى شخصي ونوعي فالشخصي ما كان اللفظ الموضوع فيه ملحوظا بخصوصه بحيث يعتمد الواضع الى لفظ بعينه فيضعه لمعنى من المعاني ايا كان (١) كزيد وانسان فالوضع فيهما شخصي لان اللفظ الموضوع قد لوحظ بخصوصه وبذلك تعلم أنه لا علاقة بين شخصية الوضع وشخصية المعنى الموضوع له فان شخصية الوضع لا ترجع الا لتعيين اللفظ الموضوع وعدم ملاحظته بقانون كلي من غير نظر الى المعنى

وأما الوضع النوعي فهو يقابل هذا وهو ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظا بخصوصه بل يكون داخلا تحت قاعدة كلية بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها موضوعا كلها بوضع واحد وفي وقت واحد بمقتضى تلك القاعدة الكلية كما في وضع المشتقات فان الواضع

(١) أى سواء كان ذلك المعنى جزئيا كعني زيد أو كليا كعني

انسان

لم يضع ضاربا بخصوصه وآكلا بخصوصه وقائما بخصوصه الى غير ذلك بحيث يكون منه أوضاع كثيرة بعدد أسماء الفاعلين مثلا بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد فقال وضعت كل ما كان على زنة فاعل للدلالة على ذات وحدث منسوب اليها قائما بها أو صادر عنها ووضعت كل ما كان على زنة مفعول للدلالة على ذات وحدث واقع عليها الى آخر المشتقات فأتت تراه قد استغنى بتلك القاعدة الكلية عن أن يستحضر كل جزئي من جزئيات أسماء الفاعلين والمفعولين فيضعه وضعا خاصا به بل رأى ان جميع جزئيات النوع لا تختلف دلالتها فاكتفى بوضع واحد كلى لنوعها عالما انه لا يثبذ عنه شيء من الجزئيات

فتستخلص من هذا ان الوضع النوعي هو ان يؤخذ الموضوع عاما كليا غير منظور فيه الى لفظ بخصوصه وان شئت قلت الوضع النوعي ما يلاحظ فيه الموضوع بوجه كلي عام والشخصي ما يلاحظ فيه بعينه وشخصه وان شئت قلت ما لا يلاحظ فيه الموضوع بقانون كلي أو ما يدخل تحت قاعدة عامة الى غير ذلك من العبارات كما تستخلص أيضا أنه انما سمي الوضع شخصيا لنسبته الى شخص اللفظ الموضوع فان اللفظ قد لوحظ فيه بشخصه وعينه وفي القسم الثاني نوعيا لان الالفاظ الموضوعية فيه لم تلاحظ بشخصها وانما لوحظت



بنوعها . هذا ويدخل في الوضع النوعي وضع المشتقات كلها على ما استسمع بعد ؛ ووضع المجازات ؛ والكنايات ؛ والمركبات ؛ إذ لا حاجة لتعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها فانها لا تختلف من تلك الحثية ففي وضع المجاز مثلا يكفي الواضع أن يقول وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذي يكون بينه وبين معناه الاصل على علاقة من العلاقات المعتبرة بشرط أن يكون معه قرينة مانعة من ارادة ذلك المعنى الاصل في المجاز أو غير مانعة في الكناية كما يكفي أن يقول وضعت كل مسند ومسند اليه ليدل ذلك المركب على انتساب المسند للمسند اليه على وجه الثبوت له أو الاتفاؤه عنه ولا حاجة الى وضع كل جزئي من جزئيات المركب أو المجاز أو الكناية لانها لا تختلف في الدلالة ثم لك أن تعتبر المجاز موضوعاً بوضع واحد لا يتعدد بتعدد العلاقات كما في عبارتنا السابقة ولك أن تعتبره متعدداً بتعدد ما بأن يقول الواضع وضعت كل سبب ليدل على مسببه وكل مسبب للدلالة على سببه اذا لو خظت العلاقة والقرينة وهكذا الى آخر العلاقات ويقول الواضع في وضع المركبات على ذلك النحو وضعت كل فعل وفاعل ليدل على ثبوت الفعل للفاعل على وجه قيامه به أو صدوره عنه وكل مبتدأ وخبر ليدل على ثبوت الخبر للمبتدأ كذلك وكل فعل غير الي صيغة المبني للمجهول مع مرفوعه ليدل على اسناده اليه على وجه

الوقوف عليه (١) وإن شئت اعتبرته وضعاً واحداً بحيث يقول وضعت كل مركب اسنادي ليدل على ثبوت المسند للمسند اليه كما تقدم والوضع نوعي على كل حال لانه يندرج تحته جزئيات كثيرة  
( التقسيم الثاني )

ينقسم الوضع باعتبار آخر الى تحقيقي وتأويلي فالتحقيقي ما لا يحتاج في دلالة على المعنى الموضوع له الى قرينه بل يدل عليه بنفسه والتأويلي ما لا يدل بنفسه بل بواسطة القرينة فتعلم من هذا أن وضع المجازات كلها تأويلي وكذا الكنايات وأن وضع الحقائق تحقيقي ومما ينبغي أن تعرفه أن الوضع متى كان تأويلياً كان نوعياً لا محالة وأما ان كان تحقيقياً فقد يكون نوعياً كما في وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية وكما في وضع المركبات كذلك وقد يكون شخصياً كما في اعلام الاشخاص واسماء الاجناس المستعملة في حقيقتها فتلخص من هذا أن المركبات وضعها نوعي سواء كانت حقائق أو مجازات أو كنايات وإن المشتقات كذلك وأما مفردات تلك المركبات فقد يكون وضعها نوعياً وقد يكون شخصياً كما انه قد يكون تحقيقياً وقد يكون تأويلياً وبعد ان علمت ان هذه التقاسيم ليست من وجه واحد وانما هي باعتبارات مختلفة لم يشكل عليك ما شرحناه

( ١ ) اقتصر على ذلك لانه الاصل الغالب



## ( التقسيم الثالث )

ينقسم الوضع أيضا الى ثلاثة أقسام وضع خاص لخاص ووضع عام لخاص أما الوضع الخاص للخاص فهو ان يلاحظ فيه المعنى الموضوع له من حيث خصوصه سواء كان موجودا في الخارج كزيد وعمر أو مقدر الوجود فيه كما في العلم الذي يضعه الأب لمن سيولد له أو كان تعيينه ذهنيا لا خارجيا كإعلام الاجناس على ما استظهره المحققون نظرا الى تعيينه الذهني وسيمر بك فرق لطيف بينه وبين اسم الجنس يقرب اليك هذا (١) وأما الوضع العام لموضوع له عام فهو ان يكون الموضوع له كلياً ملاحظاً من حيث كايته كوضع الانسان والحيوان والقيام والقعود وسائر أسماء الاجناس لما فيها الكلية وأما الوضع العام لموضوع له خاص فهو ان يكون الموضوع له جزئيات كثيرة قد لوحظت بوجه كلي عام بدون ان يكون ذلك الكلي موضوعاً له ولكنه الواسطة والاكلة في استحضار تلك الجزئيات لموضوع لها كأسماء الاشارة والضائر والأسماء الموصولة والحروف فانها كلها من

(١) وبعضهم يرى أن وضع علم الجنس من قبيل الوضع العام للموضوع له العام نظراً الى أن معناه كلي صادق على كثيرين ويجب في الوضع الخاص لخاص أن يكون فيه المعنى مشخصاً لا كلياً وهو وجيه

قبيل الوضع العام. موضوع له خاص فالموضوع له في اسم الاشارة مثلاً كهذا هو زيد وعمر ووبكر والكتاب والفرس ونحو ذلك من جزئيات المشار اليه المحسوس وقد أمكن الواضع أن يستحضر تلك الجزئيات القائمة الحصر بواسطة اندراجها تحت أمر كلي يلاحظه الواضع ويجعله آلة في الوضع وهو في مثالنا هذا مطلق مفرد مذكر مشار اليه محسوس فالكلي المذكور ليس هو الموضوع له عند المحققين وإنما الموضوع له جزئيات ذلك المطلق فالوضع هنا عام باعتبار آتته كما أنه في القسم الذي قبله عام باعتبار الموضوع له وانفرد بين هذا والقسم الاول الذي هو وضع الخاص للخاص مع اشتراكهما في كون الموضوع له جزئياً معيناً هو أن الموضوع له هناك واحد وهنا متعدد

## ايضاح وتبويب

مذهب المتقدمين ومعهم السعد أن هذا القسم لا وجود له فاسم الاشارة والضمير والحروف والموصولات عندهم من القسم الثاني أي من الوضع العام لموضوع له عام فلا فرق عندهم بين اسم الاشارة ولفظ انسان مثلاً فانسان موضوع لمطلق الحيوان الناطق واسم الاشارة موضوع لمطلق مشار اليه محسوس. وغاية الامر أن أسماء الاشارة وما معها شرط فيها الواضع ألا تستعمل الا في جزئي خاص ولذلك تسميهم يقولون انها عند المتقدمين (أي ومعهم السعد وقد اشتهر ذلك عنه)



كليات وضما جزئيات استعمالا يعنون أن الواضع وضعها لتلك المطلقات ولكن اشترط ألا تستعمل الا في الجزئيات وعلى ذلك يكون الوضع عندهم منقسما الى قسمين لا الي ثلاثة فلما جاء العضد والسيد وغيرهما من المتأخرين رأوا أن مذهب المتقدمين يلزم عليه أن تكون تلك الكلمات مستعملة دائما في غير ما وضعت له (١) وأن الحروف لو كانت معانيها كلية كما يقول المتقدمون لكانت أسماء وكانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية فلم يكن هناك وجه لجمعها حروفا وأيضا لا معنى لكون الشيء موضوعا له مع عدم صحة الاستعمال فيه فان أقل ما يترتب على الوضع صحة الاستعمال ولو في بعض الاحوال (٢) وأيضا كان يجب على مذهبهم أن تكون الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات تكررات لا معارف لان المعبر انما هو حالة الوضع والوضع فيها على هذا الرأي

(١) اي فتكون مجازات لا حقائق لها وفي ذلك خلاف وان كان الراجح ثبوت تلك المجازات على أن عبد الحكيم قد أجاب عن ذلك بأن استعمال الكل في الجزئيات من حيث تحققه فيها من باب الحقيقة لا من باب المجاز ولكن ليس يخفى عليك أنه تعسف مع أن ذلك لا يكاد يلاحظه المستعمل

(٢) أي والحرف لا يصح استعماله في الكل بوجه من الوجوه وغيره لا يكاد يستعمل في غير الجزئي فانها لا تستعمل الا في الجزئيات باتفاق من السعد والسيد

الذي ذهب اليه المتقدمون انما هو الكل الذي لا يمين فيه فلما رأوا ذلك كله عدلوا عن مذهب المتقدمين وان كان أقل كلمة وقالوا باثبات هذا القسم أعني الوضع العام للموضوع له الخاص فتكون أسماء الاشارة والموصولات والحروف والضمة على مذهب العضد والسيد جزئيات وضما واستعمالا وعلى مذهب السعد ومن معه كليات وضما جزئيات استعمالا وقد شرحنا لك ذلك وبيننا لك وجهه بما لا يحتاج معه الي غيره هذا ولا شبهة في وجود تلك الاقسام الثلاثة التي هي الوضع الخاص للخاص والوضع العام للعام والوضع النوعي فلا يكاد يذكر فيه المتقدمون الاقساما واحدا وهو الوضع العام لموضوع له عام كأن يقول الواضع وضعت كل مركب من المسند والمسند اليه ليدل على مطابق ثبوت المسند للمسند اليه ولكن أثبت فيه المتأخرون القسمين الآخرين أيضا لي ضرب من التكلف وطريق من التعسف على عاداتهم وجوزوا في وضع المركب الخيري مثلا الذي جعله المتقدمون لمطابق الثبوت أن يقال فيها أنه موضوع لجزئيات ذلك الثبوت لا لذلك المطلق وأن يكون وضع صيغة الماضي للدلالة على جزئيات الزمان الماضي والنسبة على مطلق الزمان والنسبة فيكون من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص وقد ازدادوا اعتسافا في اثبات القسم الثالث فيه وهو الوضع الخاص لموضوع له خاص ومثلا له بمثال فرضي لا يكاد



يتحقق في الوجود بأن يقول القائل وضعت كل مركب من حاء وسين ونون على أى هيئة للدلالة على الذات المخصوصة بحيث يكون علم تلك الذات هو تلك الحروف مكيفة بأى كيفية من الكيفيات فالوضع نوعى لان الواضع لم يعتمد فيه الى لفظ مخصوص بل وضع جملة ألفاظ أدخلها تحت قانون كلى بوضع واحد فكان نوعيا لذلك وكان خاصا لخاص لان الموضوع له قد لوحظ بمخصوصه (١)

( نتيجة مختصرة لمجموع ما تقدم )

علم بما تقدم أن شخصية الوضع بتشخيص الموضوع ونوعيته بعمومه وأن خصوص الوضع بملاحظة الموضوع له بشخصه وعمومه بملاحظته بوجه كللى أو ملاحظته بعمومه وأن كونه تحقيقيا يرجع الى دلالة على معناه بنفسه وكونه تأويليا يرجع الى دلالة عليه لآ نفسه بل بالقرينة على ما مر بيانه وتفصيله وقد مر بك بيان ذلك وتفصيله

(١) وأما القسم الرابع الذي تقتضيه القسمة العقلية وهو الوضع الخاص لموضوع له عام فلا وجود له لان الخاص من حيث خصوصه لا يكون مرآة للعام من حيث عمومه أو تقول لانه لا يمكن أن تجمع ملاحظة المخصوص الذى يجعل الوضع خاصا والعموم الذى يكون في الموضوع له

( التقسيم الرابع )

اللفظ ينقسم باعتبار مدلوله الى كللى وجزئى فالكللى هو ما تعرفه فى المنطق وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وخاصة أنه يفهم الاشتراك والجزئى بالعكس فلك أن تحده بأنه ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه أو ترسمه بأنه ما لا يفهم الاشتراك

( ما يدل على كللى ) (١)

اللفظ الذى مدلوله كللى اما أن يدل على حدث أو على ذات أو على مركب منهما أو ما يتحقق بذلك المركب وسنبين لك كلا منها

( ما يدل على الحدث )

الالفاظ التى تدل على الاحداث هي المصادر كالفياض والقعود

(١) تعلم من هذا المقام أن الكللى يطلق على اللفظ وعلى المدلول فكلاهما يتصف بالكلية والجزئية في عبارات العلماء وان كانت الكلية والجزئية حقيقة للمدلول لا للدال

(٢) ما يدل على الحدث هو المصدر وما يدل على الذات هو اسم الجنس والمركب منها هو المشتق من الاسماء وما يتحقق به هو الفعل



ووضع تلك المصادر من قبل الرضع العام الشخصي لموضوع له عام ولا بد أن تكون قد عرفت معنى ذلك مما قدمناه ولكن لا بأس أن نبين لك وجهه ليكون تطبيقاً على ما عرفت فنقول  
أما كونه عاماً فاعموم الموضوع له (١) وأما كون وضع تلك المصادر لموضوع له عام فلما علمت من أنها موضوعة للمدلول الكلي الملاحظ من حيث عمومها (٢) وأما كونه شخصياً فلأن الواضع عمد إلى كل لفظ من ألفاظ المصادر بعينه ووضعه لحدثه الذي يدل عليه وهو مضطر لأن يضع الضرب لمدلوله بوضع يخصه والأكل لمدلوله

(١) قد سبق لك أن الوضع يكون عاماً بأحد أمرين الأول عموم الموضوع له كما في الوضع للكليات الملاحظة من جهة كونها كلية والثاني كون آلة الوضع عامة بأن يكون الموضوع له هو الجزئيات المشخصة ولكن استحضرت عند الواضع بقانون كلي كما في أسماء الإشارة والموصولات والضائر على ما سبق لك

(٢) وأما ما يقال من كونها من الوضع العام للموضوع له الخاص بملاحظة أنها موضوعة لجزئيات الحدث الواقع من الفاعلين فما لا وجه له لأن التعيين لا يتعلق به غرض فليس كامم الإشارة والضمير مثلاً على أن هذا الاحتمال يمكن جريانه في كل ما هو موضوع كلي فينسد باب الوضع العام للموضوع له العام مع كون المتقدمين لا يعرفون خلافه

بوضع يخصه وهكذا فهناك أوضاع بعدد مواد المصادر ولا يمكنه جمعها في وضع واحد لضرورة اختلاف مدلولاتها  
( الكلام على اسم الجنس «١» )

المراد باسم الجنس هنا ما يقابل المصدر والمشتق مما دل على كلي كرجل وأسد ووضع اسم الجنس من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام أما شخصيته فلتتبع الواضع مواد الالفاظ ووضعها لمدلولاتها مادة مادة لضرورة اختلاف المدلولات وعدم إمكان جمعها في وضع واحد نوعي لأن ذلك لا يكون إلا عند اتحاد الدلالة (فكن ممن يفهم أسرار المسائل ولا تكن مقلداً يحكم ما سمع منها) وأما كونه عاماً لعام فلكون الموضوع له كلياً ملاحظاً من جهة عمومها

(١) اسم الجنس يطلق باطلاقات عديدة فيطلق مقابلاً لعلم الجنس والنكرة ويعرف بأنه ما دل على الماهية بقطع النظر عن تعيينها الذهني ويطلق مرادفاً للنكرة ويعرف في الشائع بأنه ما دل على فرد شائع أو بأنه ما يقبل آل أو يقع موقع ما يقبلها وهو أولي ليشمل نحو ذكرى ورجعي مما دل على الماهية ويطلق مقابلاً للمصدر والمشتق كما هنا كما يطلق بمعنى الاسم الجامد الصادق على المصدر كما تعرف ذلك في مبحث الاستعارة الأصلية والتبعية وكلها اطلاقات لعلماء العربية وأن اشتهر البعض عند البعض



### (الكلام على المشتق)

المشتق ما عدا الفعل يدل على ذات وحدث ونسبة بينهما يقصد بهما ربط ذلك الحدث بتلك الذات ونعني بالذات ما يشمل المكان في اسم المكان الزمان في اسم الزمان ولهذا صبح الحكم عليه نظرا الي ما فيه من الذات والحكم به نظرا الي ما فيه من الحدث

أما وضعه فيجب أن يلاحظ فيه الواضع مادته وأن يلاحظ هيئته لأن لكل منهما دلالة تباين دلالة الآخر ولنقدم لك كلاما على المادة والهيئة أولا ثم نتبع ذلك بالكلام على وضعهما فنقول

أما المادة فهي عبارة عن الحروف غير مراعي فيها الحركات والسكنات والترتيب وأما الهيئة فهي عبارة عن تلك الحركات والسكنات وذلك الترتيب

أما وضعه باعتبار المادة بشرط أن تكون معروضة للهيئة فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مشتق ليدل على مدلول مبدأ اشتقاقه ولا حاجة لأن يضع كل مادة من مواد المشتقات على حدثها فان ذلك الوضع كاف فيها وكلها متحدة في تلك الدلالة

وأما اختلاف المدلولات من الضرب والأكل والشرب ونحوها فقد تركهلت به أوضاع المصادر المختلفة التي هي بعدد تلك

المدلولات (١) فلا حاجة بعد ذلك الي كثرة الأوضاع الشخصية في المشتقات (٢) هذا وانما قلنا بشرط أن تكون معروضة للهيئة دفعا لما يقال أن المادة قد توجد ولا دلالة لها على الحدث كما اذا قدمت الراء أو الباء على الضاد في ضرب أو ضمت الضاد وسكنت الراء مثلا وأما وضعه باعتبار الهيئة العارضة للمادة (٣) فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل ما كان على زنة فاعل ليدل على ذات وحدث ينتسب اليها بالقيام بها أو الصدور

(١) ايضاح هذا بمباراة أخرى هو انه ليس بلازم أن يتبع الواضع أفراد المشتقات ويضع كل واحد منها على حدثه حتي يكون هناك أوضاع بعدد المشتقات بل يكفيها كلها وضع واحد وانما الذي يحتاج لتلك الاوضاع الكثيرة هو مصادرها فكل مصدر موضوع بلفظه الخاص لمدلوله ولا يتأني فيه الوضع النوعي كما سبق ولا تحتاج المشتقات بعد وضع مصادرها لاكثر من ان يقول الواضع مرة واحدة وضعتها لتدل على مبدأ اشتقاقها

(٢) بهذا تعرف أنه لا وجه لما قيل من ان وضعها شخصي فانه ارتكاب لعناء كثير لا داعي اليه

(٣) قيد بذلك لان الهيئة في ضرب مثلا لا تدل على الزمان والنسبة الا بشرط المادة المخصوصة والافقد توجد في الاسماء على ان الهيئة ليست لفظا مستقلا حتي تنسب الدلالة اليها



عنها وكلما كان على زنة مفعال ليدل على ذات وحدث ينتسب اليها كذلك على وجه الكثرة والتكرار وكل ما كان على زنة مفعول بكسر الميم ليدل على ذات وهي آلة الفعل وحدث ينتسب اليها على وجه أنها آلة فيه وكل ما كان على زنة مفعول بفتح الميم ليدل على مكان أو زمان وحدث ينتسب الي ذلك بالوقوع فيه الخ. فالخلاصة ان المشتق يدل على الحدث بمادته وعلى ماعدا ذلك بهيئة والوضع فيهما نوعي وهو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام فيهما جميعا على التحقيق المعقول ولا بأس أن زيدك ايضا بالكلام على خصوص الفعل (١) فنقول الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة وقد سبق لك أن المشتق ماعدا الفعل مركب من الذات والحدث والنسبة (٢)

(١) هذا هو القسم الرابع الذي قلنا انه يلتحق بالمركب من الذات والحدث فيما تقدم

(٢) قد عرفت ان المراد بالذات هناك ما يشمل الزمان والمكان وانما لم يجعل الفعل مركبا منهما وان كان مشتقا حتى يكون كاسم الزمان الذي ادخلناه في المشتق لان النسبة التي هناك انما يقصد بها ربط أحد جزئي المدلول بالآخر أعني ربط الحدث بالذات اللذين هما مدلولان جميعا للمشتق وأما النسبة في الفعل فلم يقصد بها ربط حدثه بزمانه وانما المقصود به ربط الحدث بذات خارجة عن مدلول الفعل وهي ذات الفاعل ولذلك جعلناه قسما را بعاء لاحقا بمركب من الذات والحدث من المشتقات

أما الكلام على وضعه باعتبار مدلولاته الثلاثة فهو بالنظر الى حدة الدال عليه بمادته من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام كما سبق نظيره في الكلام على المشتقات ولا فرق بينه وبينها في هذا. وأما وضعه للزمان والنسبة اللذين يدل عليهما بهيئته وضيغته فهو من موضع الرضع العام لموضوع له خاص (على ما يقولون) بأن يقول الواضع مثلا (١) وضعت كل ما كان هيئة فعمل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمان الماضي (٢) وكل جزئي من جزئيات النسبة الى أحاد الفاعلين فيكون الموضوع له هو جزئيات الزمان والنسبة شأن الوضع العام للموضوع له الخاص وليس يخفى عليك ان الغرض لم يتعلق بجزئيات الزمان والنسبة ولا دلالة للفعل وضعها ولا استعمالا

(١) أى ويقول وضعت كل ما كان على هيئة يفعل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمان المتقبل وكل جزئي من جزئيات النسبة وضعت كل ما كان على هيئة الامر ليدل على تلك الجزئيات مع الدلالة على الطلب فانه يجب ادخاله ايضا معنى الامر والمتبصر لا يخفى عليه أمثال هذا

(٢) تلك الجزئيات هي جزئيات أزمان احداثها التي تدل عليها بمادتها فان الزمان المدلول للفعل زمان حدثه الذي وقع فيه لا غير وكذلك النسبة. هذا غاية ما يوجه به معنى تلك الجزئيات الذي يصعب فهمه ويعسر ذوقه



على شيء خاص من تلك الجزئيات فالأوجه أنه موضوع لمطلق الزمان والنسبة فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وحينئذ ياتحق بأخواته من المشتقات ولا يكون بينه وبينها فرق أصلا في المادة ولا في الهيئة ولعلك لم تنس ما سبق لك من أن المتقدمين لا يكادون يعرفون في الوضع النوعي إلا ذلك القسم ( فروق بين الفعل وغيره )

الفرق بين الفعل وغيره من المشتقات أن النسبة تعتبر أولا من جانب الحدث في الفعل ومن جانب الذات في غيره من المشتقات بمعنى أن الواضع لاحظ الذات أولا ثم نسب إليها الحدث في غير الفعل ولا حظ الحدث أولا ثم نسبة إلى الفاعل وإن طرفي النسبة مدلولان لما عدا الفعل من المشتقات وأما العقل فإنه لا يدل وضعا إلا على أحد طرفيها وهو المنسوب وأما الطرف الثاني فإنه يدل عليه التزاما فقط ويفرق بين الفعل والمشتق أيضا بأن الفعل لا يقع إلا محكوما به لأن وضعه على أن يدل على حدث يقصد انتسابه إلى غيره وأما غيره من المشتقات فهو صالح لأن يحكم عليه نظرا إلى ما فيه من الذات وبه نظرا إلى ما فيه من الوصف

(١) ويفرق بينهما أيضا بأن الفعل غير مستقل بالمفهومية لدخول النسبة التي لم يدخل طرفاها في معناه وأما نسبة المشتق فطرفاها مدلولان جميعا للمشتق

(تنبيه) ماقررناه في وضع المشتقات هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن الوضع النوعي كله من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص بأن يلاحظ معان غير محصورة بمفهوم إجمالي ويميز بأزائها الفاظ غير محصورة مأخوذة بمفهوم إجمالي آخر تعيينا إجماليا على أقسام الأحاد إلى الأحاد بأن يعين لفظ منها معنى من تلك المعاني ولفظ آخر لمعنى آخر وثالث لثالث وهكذا وليس هذا إلا وضعا عاما للموضوع له الخاص فإذا رأيت ( في مباحث الوضع النوعي الذي ستره في كثير من المواضع ) ما يخالف هذا فاعلم أننا قد اقتصرنا على أحد الرأيين وليس يضيرك ذلك بعد هذا البيان ( ما يدل على الجزئي )

الذي يدل على الجزئي هو الاعلام الشخصية وأسماء الإشارة والضمائر والموصولات والحروف فتلخص أن الذي يدل على الكلي أربعة أشياء وهي المصدر واسم الجنس والفعل والمشتق وأن الذي يدل على الجزئي خمسة أشياء وهي ما عدا (١)

(١) هذه الأربعة هي التي ذكرها المضد في رسالته التي ألفها في تحقيق معنى اسم الإشارة والموصول والضمير والحرف ولكن لم يسمها أخرى يثبتون فيها قسم الوضع العام للموضوع له الخاص بجملة جزئيات كثيرة مستحضرة بقانون كلي غير أن ما ذكره يدل على بعضه



فائدة

هذه الثلاثة أعني اسم الإشارة والموصول والضمير تشارك الحرف في أن معانيها جزئية وإن الوضع لها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص مثل الحروف وتعارفها في أن معانيها مستقلة بالمفهومية غير متوقفة على انضمام غيرها إليها ولذلك كانت صالحة لأن يحكم عليها وبها وأما احتياجها إلي قرينة كالتكلم والإشارة الحسية والصلة المعهودة فلتعين الجزئي المراد منها لما علمت أنها موضوعة للجزئيات الكثيرة فهي صالحة بمقتضى وضعها لكل جزئي من تلك الجزئيات لولا القرينة (١)

( الكلام على المعارف والتكررات )

لسنا نتكلم الآن على أحكام جديدة وقواعد مجهولة لم تسبق لك وإنما تريد بذلك تمرينك كثرة التطبيق على ما علمت و يمنع بعضه وقد سبق لك في الفعل أنه موضوع كذلك على رأى المتأخرين وسيمر بك أشياء كثيرة من هذا القبيل وسنناقشهم في كثير منها

(١) وأما قرينة الحرف الموضوع للجزئيات الكثيرة فهي ذكر ما يتعلق به معناه وسيأتي الكلام على الحرف وبيان معني جزئية معناه في مبحث مستقل

الضمائر

أما الضمائر فوضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص فدلوا جزئي لا كلي على ما رآه كثير من المحققين كالمعتمد والسيد وإن كانت آلة الوضع كلية بأن يقول الوضع وضعت لفظة أنا لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد متكلم وأنت لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مخاطب مذكر وهو لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد غائب مذكر فالموضوع له هو تلك الجزئيات المعينه وآلة الوضع هو ذلك المطلق الذي استحضرت به تلك الجزئيات وليس يغيب عنك أن هذا المطاق هو الذي يجعله السعد ومن معه هو الموضوع له واسم الإشارة والموصول مثل الضمير في كل ذلك . وأما العلم الشخصي فظاهر أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص . وكذلك العلم الجسني نظرا إلي تعينه الذهني وأما المحلى بال والمنادى فهما من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت كل محلي باللازم ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب أو مطلق مستغرق لجميع افراده أو مطلق حقيقة لم يقصد وجودها في ضمن الافراد (١) ويقول في وضع المنادى وضعت كل (١) الاول هو مدخول اللام المهدية والثاني هو مدخول اللام الاستغراقية والثالث هو مدخول لام الحقيقة من حيث هي



منادى مقصود ليدل على كل جزئى من جزئيات المطلوب اقباله  
هذا ولا يفتبه عليك ان للمحلى باللام قبل دخولها عليه وضعا  
آخر كوضع اسماء الاجناس فى نحو الرجل أو المشتقات فى نحو الضارب  
وللمنادى وضعا آخر قبل دخول حرف النداء عليه كذلك نحو يارب  
وياضارب فكأن من المستبصرين المتيقظين

وأما المربب الاضافى فهو من قبيل الوضع النوعى العام لموضوع  
له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مركب اضافى ليدل على مطلق  
تقييد الاول بالثاني فهو نوعى لوضعه جميع المركبات الاضافية بوضع  
واحد وكان عاما لعام لوضعه لمطلق التقييد (١) هذا وغير خاف عليك  
أن هذا الوضع لمجموع المركب الاضافى من حيث هو مركب اضافى  
واما المضاف والمضاف اليه فلكل منها وضع يخصه وهو اما شخصي  
كما فى غلام زيد وأما نوعي كما فى ضارب الجاني وأما مختلف كما فى  
ضارب زيد فتفطن ولا تغفل

هذا ما قالوه ولا بأس أن تجعله من قبيل الوضع العام لموضوع  
له خاص بجعل الموضوع له هو جزئيات مطلق التقييد وتركب التوزيع  
على ما استسمع فى الجمع بل هو الاوجه عندى اذ لا فرق بينهما وقد  
صرح بعض المحققين بأن المركبات الاسنادية موضوعة لجزئيات  
مطلق الثبوت فأى فرق بينها وبين مانحن فيه

### ( الكلام على النكرة ) ( ١ )

وأما وضع النكرة فمن قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام  
بأن يقول الواضع وضعت رجلا ليدل على الذكر البالغ من بني آدم  
وكذا شجر وحجر وحيوان وانسان الى غير ذلك فهو شخصي  
لكونه قد تعلق بالالفاظ بأعيانها وعام لعام لكون المدلول فيه كليا  
ملاحظا من حيث كليته (٢)

### ( الكلام على المثني والمجموع والمصنوع والمنسوب )

الوضع فى هذه الاربعة من قبيل الوضع العام النوعى لموضوع له  
خاص بأن يقول الواضع وضعت كل اسم فى آخره الف ونون مزيديتان  
(١) النكرة تطلق ويراد منها ما قابل المعرفة فتشمل اسماء الاجناس  
التي وضعت للمهايا وتطلق مقابلة للمعرفة واسم الجنس فيفرق بينهما  
بأن النكرة ما وضعت للفراد الشائع واسم الجنس ما وضع للماهية  
غير المعينة وتكون القسمة ثنائية على الاول ثلاثية على الثاني  
(٢) وأما ما يقال من انه من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص  
بأن يقول الواضع وضعت لفظ رجل ليدل على كل جزئى من جزئيات  
الذكر البالغ من بني آدم فما لا وجه له لما سبق لك صراحا من أن



أو ياء ونون كذلك ليدل على اثنين من مسمى مفردة (١) ثم يعتبر توزيع الفاظ المثنيات كرجلين وامرأتين وضاربين وقائمين الخ على تلك المدلولات بحيث يكون لكل اثنين واحد من تلك المثنيات ويقول في وضع الجمع وضعت كل ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع أو ياء ونون في حالتى النصب والجر أو تغير مفردة الي وزن من أوزان جمع التكسير المخصوصة أو كان آخره الفا وتاء مزدتين ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق الجمع أى جزئيات ذلك المفهوم الكلي (وهو أكثر من اثنين) ثم يرتكب التوزيع بأن تعطى كل صيغة من صيغ المجموع لكل جزئي من جزئيات ذلك المفهوم على قياس المثني ويقول في وضع المنسوب وضعت كل ما اتصلت به ياء مشددة زائدة ليدل على كل جزئي من جزئيات المنسوب الى الخالى منها ثم يرتكب

التعين غير مقصود وان الذى دعاه الى القول بذلك فى اسم الإشارة هو أمور كثيرة لا وجود لها هنا على انه لا وجه للتنكير مع القول بالوضع للجزئيات وليت شعري اذا كانت النكرة من قبيل الوضع العام للخاص فأين يتحقق وضع العام للعام ( فلا تكن أسير بن قاسم فى آياته فالحق أحق أن يتبع )

(١) أى على جزئيات ذلك المفهوم الكلي

التوزيع ويقول فى وضع المصغر وضعت كل ما كان على زنة فاعيل أو فاعيل أو فاعيل ليدل على كل جزئي من جزئيات مفهوم الحقيير أو الصغير فالجميع على نمط واحد (١) ويبان نوعية الوضع وعمومه واضح مما تقدم مراراً

### ( الكلام على الحروف )

الحرف لفظ موضوع لمعنى غير مستقل بالمفهومية وشرح هذا ان معانى الحروف ليست مقصودة لذاتها وانما يؤتى بها لتعرف حال الغير مثلاً اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة أو قطعت بالسكين لم ترد بذلك الا تبين حال من أحوال البصرة وهو انها مبتدأ منها وحال من أحوال السير وهو انه قد ابتدئ من البصرة وكذلك أتيت بالي لتبين حال من أحوال الكوفة بأنها قد انتهت اليها السير وحال من أحوال السير وهو انه قد انتهى عند الوصول الى الكوفة

(١) ولك ان تجملها موضوعة للمفهوم الكلي فتكون من قبيل الوضع العام للموضوع له العام بل قولهم ان المصغر والمنسوب ملحقان بالمشتق ولذلك كانت الاستعمارة فيهما تبعية وصح النعت بهما يرجع هذا ولكنهم مشغوفون بوضع العام للخاص ولعل ذلك لغرابته



وأثبت بالباء في قولك قطعت بالسكين لتبيين حال من أحوال السكين وهو أنها كانت مقطوعاً بها (١) وحال من أحوال القطع وهو أنه كان بالسكين وقس على ذلك فأن ترى الحرف لم يؤت به الا لتعرف حال غيره ولهذا كان لابد من انضمام غيره اليه وليس يعقل له معنى الا بواسطة ذلك الغير فعنى الحرف متوقف في استفادته على غيره ولذلك يجعلون في سببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها وإذا دقت النظر وجدت ذلك المعنى في الغير أيضاً لانه حالا من أحواله وشأن من شأنه (٢) ولهذا كان الحرف غير صالح للحكم عليه ولا به (٣) لانه كالمرآة التي لم تقصد لذاتها وإنما قصدت ليرأى فيها غيرها وما دمت ناظراً اليها من أجل غيرها فحال أن تكون محكوماً عليها أو بها لان وجهه النفس لما يترأى في المرآة لا للمرآة والا كانت مقصودة بالحكم وهو خلاف الفرض وبهذا تبين غاية البيان

(١) أن السكين لمرآة التذكير في المألوف والافهوي ذكر ويؤنث والتذكير أفصح كما في قوله اذا اعوج سكين فعوج قرابه

(٢) أى فيسكون للظرفية معنى كما أن للسببية في المشهور معنى (٣) أى بخلاف الابتداء الاسمي المدلول لسكية ابتداء مثلاً فانه مقصود لذاته لا لغيره ولذلك صح الحكم عليه وبه نحو ابتداء

زيد حسن والقبيح ابتداء غيره

ان معانى الحروف غير مستقلة بالمفهومية وغير مقصودة لذاتها وبذلك يرد قول المتقدمين انها موضوعة للامور السككية كالا ابتداء المطلق في من والاستعلاء المطلق في علي لما يلزم ذلك من انها تكون أسماء كلفظة الابتداء والاستعلاء للاحروفا وهو غير المجمع عليه ويلزم عليه أيضاً أن تكون تلك الحروف موضوعة للسكليات مع عدم صحة استعمالها فيها ووجوب استعمالها في غير ما وضعت له وهو بعيد ان لم يكن باطلا ويلزم عليه أيضاً انها مجازات لاحقائق لها وفيه خلاف وأن كان الحق صحته وبيان ذلك ان من مثلاً لا تستعمل الا في الابتداء الجزئي الذي يقصده ابتداء شيء مخصوص من شيء مخصوص ولم يؤت بها الا لتبين حال هذين الشيئين وهو على رأى السعد غير الموضوع له الذى هو معنى الابتداء الكلي (١) وقد ألف العضد رسالته في الوضع لتحقيق ما وضع له الحرف واسم الاشارة والضمير والموصول واختار أنها كلها موضوعة بالوضع العام لموضوع له خاص يجعل الموضوع له فيها هو الجزئيات وجعل آلة الوضع كلية كما هو قانون ذلك التقسيم

(١) فان أوجب عن هذا بأنه من باب استعمال السككية في الجزئي من حيث تحققه فيه قلنا لا حاجة الي هذا التعسف على أن ذلك لا يكاد يخطر بالبال



فالموضوع له في على مثلاً هو الاستعلاء. أت الجزئية كاستعلاء زيد على  
الفرس وعمر و على السطح وهلم جرا (١) وآلة الوضع التي أمكن الواضع  
أن يستحضر بها تلك الجزئيات الكثيرة هو مطلق استعلاء. ولنتم  
لك الموضوع بذكر بقية الاقسام الاربعة التي اعتنى بها العضد في  
رسالته غاية الاعتناء زيادة في تمرينك وحرصاً على تمكين العلم من  
نفسك فنقول الموضوع له في الموصول هو كل جزئي من جزئيات  
مفهوم من عهد انتساب الصلة اليه وآلة الوضع فيه هي ذلك المفهوم  
الكلي؛ والموضوع له في اسم الاشارة وهو جزئيات المشار اليه المحسوس  
وآلة الوضع فيه هي مطلق مشار اليه محسوس. والموضوع له في ضمير  
المخاطب هو جزئيات المخاطب المذكور وآلة الوضع مطلق مخاطب  
مذكر وهلم جرا وليس يغيب عنك بعد ما سبق لك مكان الخلاف  
والوفاق بين السعد والسيد في ذلك (٢) وقد أطلعنا في هذا المقام اعتناء  
بما يعتني به الناس

(١) هذا هو المشهور في معنى جزئيات الحروف وقيل أن معنى  
جزئياتها أنها غير مستقلة بالمفهومية وكثيراً ما تجد هذا مراداً لهم في  
كثير من المقامات فاعرف ذلك لئلا يشقة عليك الحال  
(٢) اتفق السعد والسيد على أن الاستعمال لا يكون الا في  
الجزئيات وهذا هو محل الوفاق واختلافاً بعد ذلك في الموضوع له فعند

وأما اسماء حروف التهجين فليست من هذا القبيل رأساً وكان  
ينبغي ألا يشته في ذلك فان لفظة باء أو تاء أو جيم مثلاً لا تدل في  
أصل وضعها على شيء معين وأما تدل على المنهزم الكلي الصادق على  
كل باء وتاء رجيم فكيف تكون موضوعاً للجزئيات كحروف المعاني  
من نحو من وعلي وهو واضح لا يحتاج الى الاطالة فيه بل ولا الى  
النص عليه لولا أن بعض الاكابر قد توقف فيه كالسمرقندي وغيره  
والى هذا انتهى منهاج دراستك أيها الطالب غير أننا رأينا أن  
تقرب لك الطريق وتأخذ بك عن مظان التفريق ونذكر لك خلاصة  
بديعة فيها روح التقسيمات ولياها فنقول : —

السيد أن الموضوع له هو تلك الجزئيات المستعمل فيها فهي جزئيات  
وضماً واستعمالاً عنده وأما السعد فيقول أن الموضوع له هو الامر  
الكلي الذي تندرج تحته تلك الجزئيات كلها فهي عنده كليات وضماً  
جزئيات استعمالاً وقد سبق لك ذلك بما لا مزيد عليه



﴿ خلاصة بديمة (١) ﴾

الوضع ينقسم الى سبعة أقسام : —

- « ١ » وضع شخصي تحقيقي خاص بخاص وليس يدخل في هذا القسم الا الاعلام الشخصية وكذا الاعلام الجنسية على رأى
- « ٢ » وضع تحقيقي شخصي عام لعام ويدخل في هذا القسم وضع المصادر وأسماء المصادر واسماء الاجناس وكذا اعلام الاجناس على رأى
- « ٣ » وضع تحقيقي شخصي عام لموضوع له خاص ويدخل في هذا القسم أسماء الاشارة والموصولات والضمائر والحروف — وأما النكرات فلا وجه لادخلها في هذا القسم بل هي داخله في قسم العام للعام وقد علمت وجهه فيما قد مناه

(١) يحسن بنا في هذه الخلاصة أن نعيد لك ما علمته باختصار من أن شخصية الوضع ترجع الى تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته ترجع الى عمومته وأن خصوص الوضع يرجع الى ملاحظة المعنى من حيث تشخصه وعمومه يرجع الى أحد أمرين صوم المعنى الموضوع له كما في انسان أو عموم آلة الوضع كما في اسم الاشارة وأن كونه تحقيقياً يرجع الى كون اللفظ دالاً بنفسه وكونه تأويلياً يرجع الى كونه دالاً بالقرينة على ما أمر بيانه وتفصيله

(٤) وضع نوعي تحقيقي خاص بخاص وقد سبق لك انه لا يكاد يوجد ولم يمثلوا له الا بالامثلة الفرضية أو التصفية وأظهر شيء لهم في ذلك هو وضع الرجل أعلاماً كثيرة لابنه المشخص بقاعدة كلية كأن يقول وضعت كل ما كان مركباً من كذا وكذا ليدل على ابني هذا

(٥) وضع نوعي تحقيقي عام لعام ويدخل فيه وضع المشتقات مادة وهيئة ما عدا هيئة الفعل كما يدخل فيه المركبات التوصيفية والاضافية والخبرية والانشائية بجميع انواعها

(٦) وضع نوعي تحقيقي عام بخاص ويدخل فيه وضع هيئات الافعال لجزئيات الزمان والنسبة كما يدخل فيه المجلى بأل والمنادى والمنى والمجموع والمصغر والمنسوب كما تقدم

(٧) وضع تأويلي عام ولا يكون الا نوعياً وهو وضع المجازات والكنايات وقد جرينا في هذه الخلاصة على رأى المتأخرين وعلى الطريقة المشهورة في ما بينهم وليس يغيب عنك ان المتقدمين يجمعون كل ما رأيت داخل في وضع العام للخاص من الوضع العام للعام لانهم لا يرون وضع العام للخاص والله يتولى هداك في علمك وعملك وهذه فوائد اهديناها اليك فالحق سمعك لما سيلقى عليك وستنتفع بها



( الفائدة الاولى )

(ستري شيئاً من التكرار لسهو اقتضي ذلك ولم يتنبه له الا بعد تمام الطبع وقد تداركناه حسب الاستطاعة وهاك ما نقول)  
وقع الخلاف في اسماء العلوم فقبيل انها من قبيل اسماء الاجناس وقيل انها من قبيل أعلام الاجناس لشبه يذكرونها واكبر شبههم في ذلك شبهتان

(الشبهة الاولى) ان مسميات العلوم غير موجود في الخارج عند الوضع فانها لا تزال تزايد ما بقيت الايام فكيف تكون أعلاما شخصية مع كون مسماها غير متحقق في الوجود ولا معلوم للواقع عند الوضع (والجواب عن تلك الشبهة ان العلم الاجمالي كاف في وضع الاعلام الشخصية كما في وضع الرجل علما لابنه الذي سيولد وهنا تعين الموضوع له عند الوضع بالجهة التي تضبطه بحيث لا يخرج عنها شيء من مسائله التي وجدت والتي ستوجد وهي وحدة الموضوع ووحدة الغاية بل التشخيص هاهنا يقتضي تلك الجهة (جهة ووحدة) ائله الكثيرة) اتم من التشخيص الذي يلاحظ في مثل زيد وعمرو بمقتضي تلك الشخصيات الحسية فانها تتبدل وتتغير عند الطوارئ التي تطرأ عليه من الامراض والحوادث بخلاف مشخصات العلوم فانها لا تتبدل ولا تتغير

(الشبهة الثانية) هو ان العلم يكون مدركا لاشخاص كثيرة في وقت واحد وبالضرورة ما ادركه زيد غير ما ادركه عمر لان الواحد بالشخص لا يقوم بمخيلين في آن واحد فلا بد أن يكون اسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس او اسماء الاجناس للقطع باطلاقها علي كل واحد من تلك المتعددات الفائتة الحصر والجواب عن تلك الشبهة هو ان الواضع للعلوم لم يلاحظ عند الوضع تعلق الادراكات بها ولا اعتبر جهة تعددها من حيث تلك الادراكات وانما لاحظ شيئاً معيناً هو تلك المسائل المضبوطة بجهة وحدة الموضوع أو الغاية ثم وضع لها اراد من الاسماء ولا شك ان مسمى المعلوم معين في نفسه بقطع النظر عن تعلق تلك الادراكات والوضع لم يكن الا من حيث ذلك التعمين على ان تعلق تلك الادراكات بشيء لو اوجب أن لا يكون داله لهأ شخصيا لوجب ان لا يكون زيد وعمر ومن الاعلام الشخصية أيضا فانها متعلقان لما لا يحصى من الادراكات ولا قائل بذلك ومعلوم ان قيام المعلوم بالنفوس ليس كقيام الاعراض الحسية بعمروضاتها ولا كقيام الاجسام بمحالتها كما هو مبين في محله



( فوائد متممة )

الفائدة الاولى - الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس مع كون كل منهما كلياً صادقاً على كثيرين هو ما اختاره المحقق الصبان وهو أحسن ما قيل في هذا الموضوع وحاصله بإيضاح واختصار ان للماهية جهة تمييز في نفسها ووحدة في ذاتها وجهة عموم من حيث كليتها وصدقها على كثيرين وقد نظر الواضع الى الجهة الاولى في علم الجنس ونظر الى الجهة الثانية في اسم الجنس وارشدنا الى ذلك باجراء أحكام المعارف على علم الجنس فجعله مبتدأ بلا مسوغ ومنعه الصرف عند وجود علة أخرى وجاء منه الحال ولم يفعل ذلك في اسم الجنس بل أجرى عليه أحكام النكرات

الفائدة الثانية - وقع الخلاف في اسماء الكتب والعلوم والتراجم واشتهر بين الناس ما اختاره المحقق الصبان من انها من قبيل الاعلام الشخصية وهو مسلم في اسماء العلوم والكتب لانه لا فرق بين أن تضع لابنك اسماً او لكتابتك اسماً ولا يقل تمييز العلوم التي ارادها الواضع من اسمائها عن ذلك . وأما اسماء التراجم فلا يظهر اصلاً انها من قبيل الاعلام وشبهة ارباب ذلك الرأي انها اريد منها الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي شبهة ارائية في المنقول غير معتد بها في نظر ارباب العقول وقبل ان تعرف وجه

ذلك يلزمك أن تعلم أمرين . الاول ان تعلم ان الواضع لا يضع لفظاً من الالفاظ الالمعية متميز عما عداه وان كان لذلك المعنى افراد كثيرة يوجد فيها ومحال ان يضع لغير المتميز عنده والا فلا دلالة فلا وضع . الثاني ان كل موجود في الخارج يجب أن يكون متميزاً ويستحيل ان يكون شائئاً فشكل ما وجد في الخارج من حجر وشجر وحيوان وانسان فهو مشخص معين فليس يوجد فيه الا الاشخاص من كل نوع فاذا عرفت ذلك عرفت ان تميز معني « مسألة » مثلاً عن باب وفصل لا دخل له في التعريف والتنكير لان معني كل لفظ متميز عن معني غيره بمقتضي الوضع كما عرفت وان كان منشأ الشبهة ان « المسألة » مثلاً عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة فهو كذلك ولكن هذه غفلة عن ان الموجودات الخارجية لا بد أن تكون معينة مشخصة ولا يتأتى أن تكون مبهمه شائعة ولا دخل لذلك في التعريف والتنكير وانما مرجع التعريف الى قصد الواضع دلالة اللفظ على شيء معين بحيث يفهم منه عند الاطلاق كما ان مدار التنكير على ما يفهم من اللفظ أيضاً فان كان المفهوم منه عند الاطلاق غير معين بأن يكون شائئاً لا يختص به واحد دون آخر بمقتضي وضع اللفظ فهو النكرة فلنعرض ما هنا على ذلك الميزان فهل نفهم من قولنا مسألة او باب او فائدة مسألة مخصوصة او باباً مخصوصاً او فائدة



معينه أم يجوز (١) بعد سماعنا ذلك أن يكون المراد أى شىء مما يسمى مسألة وبأبواب فائدة من غير أن يعارضنا الوضع في ذلك بخلاف ما اذا سمعنا جمع الجوامع مثلاً فانتا لا تفهم الا شيئاً معيناً لا يجوز لنا الانصراف عنه بمقتضى الوضع وأيضا لو قال المؤلف فائدتان مثلاً ولم يذكر الافائدة واحدة اعترضنا عليه حيث اخل بمعنى التثنية فهل اذا سمعت رجلاً يقول رأيت حسنين مثلاً مرید العلم افترضه بأنه لم يوجد الا شخص واحد وليت شعري ما الفرق بين فائدتان ورجلان وأيضا تراه يقول فائدة اخرى فيصفها بالنكرة ويقول الفائدة الثانية فيدخل عليها الى المهدية احساسا منه بسبق العهد في قوله فائدتان وملاحظته لمعني تلك التثنية كما يلاحظ معنى الجمعية اذا قال فوائده أو مسائل الى غير ذلك من الأدلة التي تنقدح في نفسك اذا رجعت الى ذوقك ووجدانك وبهذا تعلم ان الكلام في تنوين مسألة مع كونها علمائنا نثا كلام من يتقيد بالتظاهر ولا يستطيع أن يخرج من قيد تقليد الاكابر

الفائدة الثالثة — المعارف ومنها ما وضع للخارجي قطعاً كعلم الشخص واسم الاشارة ومنها وضع للذهني قطعاً كعلم الجنس والمعرف (١) أم هنا منطقة نظير ما قالوه في امثاله أو يقال أنه جرى على رأى ابن مالك الذى يجوز ذلك فلا يعترض بأن هل لا يؤتى لها بمعادل

بلام الحقيقة التي يراد بمدخلها الجنس من حيث هو وأما النكرة التي لا وجود لمعناها في الخارج كمنقاء وغول فهي موضوعة للذهني فان كانت أفرادها موجودة في الخارج ففيها خلاف بين العلماء على ثلاثه أقوال قيل انها موضوعة للمعني الخارجي وقيل انها موضوعة للمعني الذهني وقيل موضوعة للاعم منهما

الفائدة الرابعة — الالفاظ عند السعد موضوعة لمعانيها قصداً ولا لنفسها تبعاً وهي صالحه لان يحكم عليها وبهامتي قصد لفظها لانها حينئذ من الاسماء ولو كانت افعالاً أو حروفاً بحسب الاصل نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر ولا يلزم علي هذا ان تكون الالفاظ كلها مشتركة لان الوضع الاول قصدي والثاني تبعي ورده السيد بأنه يلزم عليه ان المهملات موضوعة كجسق ودز وهو مالا يقول به احد وأيضا وضع الالفاظ لانفسها انما يكون تابعا للوضع الاسلي ولاوضع في المهملات وبأن دعوى الوضع في الالفاظ كلها لم يقيم عليه دليل عقلي ولا نقلي واختار انها محضر بأنفسها لا بد والها حتى تحتاج الى وضع . وأجاب عن شبهة الحكم عليها بأن الالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها وبها متى قصد لفظها ولا تكون بذلك اسما والمتمدأ مثلاً لا يجب ان يكون اسماً حقيقة بل يكفي ان يكون في حكم الاسم ومذهب السيد هو المرجح عند المحققين الفائدة الخامسة — الواضع للغات قيل هو الله تعالى وقيل البشر على خلاف طويل في ذلك والذي يريد ان تنبيهك عليه هو



ان نعرفك موضوع الخلاف وما هو الحق الذي يتبادر الي الاذهان  
فاعلم ان ذلك الخلاف انما هو في اسماء الاجناس كرجل وامرأة وأسد  
وذئب لافي أعلام الاشخاص كزيد وعمر و مصر وبغداد فان ذلك  
من وضع البشر اتفاقا . وان الذي نفهمه ولا نكاد نعقل سواه ان  
الانسان قد اهتم في بدء امره ببعض الاسماء لبعض الاشياء أو أوحى  
اليه بها على حسب ضروراته وحاجاته ثم أخذ بعد ذلك يضع لها  
ما يختاره من الالفاظ مما يناسب لفته وترقيه ولذلك ترى الموضوعات  
تتسع يوما فيوما على حسب رقي العمران وتقدم الصنائع والمخترعات  
ولذلك لانجد لكثير من الاشياء الآن اسماء عربية ونجد لها اسماء  
وضمها بأزائها الامم الاخرى عندما تقدمت فيها الصناعة وظهرت بها  
المكتشفات والمخترعات ( ١ ) وهذا آخر ما أردناه والحمد لله اولا  
وأخرا وظاهرا وباطنا وصلي الله علي سيدنا محمد المظهر الاجلي للتجلي  
الاعلى وعلي آله وصحبه وسلم

(١) وأما تعليم آدم عليه السلام الاسماء كلها فينبغي أن يكون  
المراد به كما قال بعض المحققين هو الافاضة عليه من اسمائه تعالى كلها  
بخلاف الملائكة فانها مظاهر لبعض الاسماء فقط ويبعد كل البعد أن  
يراد أسماء هذه الاشياء التي وجدت وتوجد في الطبيعيات والمخترعات  
الي يوم القيامة فان ذلك خارج عن قوة البشر من جهة ومن جهة  
أخرى هو عبث لا تترت عليه فائدة لا دم عليه السلام ولا لغيره